

يعد القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية بادرة من بوادر عصريّة وأستدامة الموازنة العامة بالجزائر ، فمن خلال هذا القانون تم الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج التي يتم تنفيذها على عدة سنوات لضمان استدامتها وأستدامة النفقة العامة مع ضمان أفضل تخصيص للموارد بين مختلف القطاعات للنفقة بالنظر